مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات
المصدر: الاهـــرام
التاريخ : ١٩٧٧/٥/٩

ثورة التصحيح وحياة الناس

تحـول شعار سـيادة القـانون الى حقيقـة فى حيـاتنا اليـومية

جوهر ثورة التصحيح هـو تحـويل شعار « سيادة القانون » الى حقيقة ملموسة فى حياة كل مواطن ، قبلهاكانت مراكز القوى تعتدى على القانون، وبعد ثورة مايو ـ كما يقول المستشار ابراهيم القليوبى النائب العام ـ كان طبيعيا اصدار دستور دائم صـدر فى سبتمبر ٧١ اكد ان السيادة للشعب وحده باعتباره مصدرا للسلطات كمااكد على اعلاء كلمة القانون ، وجعل سيادة القانون ضمانا للفرد واساسا لمشروعية السلطة، كما اعتبر الفرد حجر الاساس فى بناء الوطن ، وحظر اى محاولة لانتهاك الشرعية والحرية .

ولاول مرة ينص دستور فى مصر على وجوب تطبيق احكام القضاء بحيث اجاز للمواطن فى حالة الامتناع عن تنفيذ الحكم الصادر لصالحه ان يرفع دعوى جنائية مباشرة . ونص ايضا على ان الحرية الشخصية للمواطن حق طبيعى وانها مصونة لا تمس الا بأمر السلطة القضائية وفقا لاحكام القانون ، كما نص على ان كل مواطن تقيد حريتـه يجب معاملته بما يحفظ عليه كرامتـه كانسان لايجوز ايذاؤه بدنيـا او معنويا ، وان سرية المراسلات مكفولة لايجوز رقابتها الا بأمر قضائى مسبب ولمدة محددة وفقا للقانون .

وبذلك ـ كما يقول المستشار ابراهيم القليوبى ـ اذان الدستور الاجهزة التى انحرفت قبل ١٥ مايو وبدلا من ان تكون مهمتها حماية أمن المواطن وحريتـه اصبحت تهدد حريتـه وتنتهك حيـاته الخاصة عن طريق التجسس ومراقبـة المراسلات والمكالمات التليفونية .

قبل مايو كانت السـيادة لمراكز القوى ، وبعده اصبحت السيادة للقانون وحده ، واصبح الجميع فى الخضوع للقانون مهما تكن مراكزهم .

دلال العطوى